الثالثة إعدادي	الاجتماعيات	إلى أين ألجأ في حالة خرق حق من حقوقي (الدستورية) أو حقوق غيري؟

إلى أين ألجأ في حالة خرق حق من حقوقي (الدستورية) أو حقوق غيري؟

تقديم إشكالي

تتعرض الحقوق الدستورية للأفراد لخروقات متكررة تهدد ضمان التمتع بها كما نص عليها القانون. وللتصدي لهذه التجاوزات، أنشأت الدولة مؤسسات وأجهزة خاصة تعمل على إنصاف المتضررين وحمايتهم. إلى جانب ذلك، تلعب جمعيات المجتمع المدني دورًا مهمًا في مواجهة هذه الخروقات.

- ما هي أنواع الخروقات التي قد تصيب الحقوق الدستورية؟
- ما هي الجهات التي يمكن اللجوء إليها لاسترجاع الحقوق وإنصاف المتضررين؟

تعدد خروقات الحقوق الدستورية

تشهد الحياة اليومية العديد من **الخروقات** التي تمس حقوق الإنسان، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، حيث:

المجال السياسي

- يتعرض بعض الأفراد للاختطاف والاعتقال بسبب آرائهم السياسية.
- يتم التضييق على بعض الحريات الأساسية، مثل:
  - حرية الصحافة.
  - حرية تأسيس الجمعيات.
  - حرية إنشاء الأحزاب السياسية.

المجال الاجتماعي والاقتصادي

يحرم عدد كبير من المواطنين من حقوقهم الأساسية، مثل:

- **السكن :**عدم توفير مساكن لائقة لذوي الدخل المحدود.
- **التعليم :**ضعف الوصول إلى تعليم مجاني وجيد.
- **الصحة :**نقص الخدمات الصحية في المناطق النائية.
- **الشغل :**ارتفاع معدلات البطالة وغياب فرص العمل.

الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات

- المرأة: تواجه تمييزًا في الأجور، والتعرض للعنف الأسري.
- الطفل: يعاني من ظواهر مثل عمالة الأطفال، وحرمانه من التعليم.

الجهات المختصة بحماية الحقوق الدستورية

تختلف الجهات التي يمكن اللجوء إليها لحماية الحقوق الدستورية أو استرجاعها، بناءً على طبيعة الخرق ومصدر الضرر، وهي:

المحاكم

المحاكم هي المؤسسات الدستورية الرئيسية لحماية الحقوق، وتتنوع اختصاصاتها حسب نوع الضرر:

- **المحاكم الابتدائية والاستئناف والمجلس الأعلى :**للضرر الناتج عن خلافات مدنية.
- **المحاكم التجارية :**لحل النزاعات التجارية.
- **المحاكم الإدارية :**لحالات الضرر الناتج عن قرارات الدولة أو المؤسسات العمومية.

الهيئات الحكومية الرسمية

- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان :**تأسس سنة 1990 ويعنى بدراسة القضايا المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- **ديوان المظالم (مؤسسة الوسيط) :**تأسس سنة 2001 لرصد الخروقات في علاقة المواطن بالإدارة، والعمل على حل النزاعات.

الهيئات غير الحكومية

- تمثلها الجمعيات والمنظمات المستقلة التي تسعى إلى:
  - فضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
  - التوعية بحقوق المواطنين.
  - الضغط على الحكومات من خلال الاحتجاجات أو البيانات الرسمية.
- أمثلة على هذه الجمعيات:
  - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.
  - منتدى الحقيقة والإنصاف.
  - منظمة العفو الدولية (فرع المغرب).

التدرب على كيفية الدفاع عن حق دستوري واسترجاعه

لحماية الحق الدستوري واسترجاعه في حالة خرقه، يمكن اتباع الخطوات التالية:

رصد حالة خرق الحق

- تشخيص الحالة وتحديد نوعية الحق الذي تم انتهاكه.
- التعرف على الجهة المسؤولة عن الخرق، سواء كانت مؤسسة حكومية أو شخصًا معينًا.

جمع الأدلة والمعلومات

- توثيق الحادثة وجمع الوثائق اللازمة لتأكيد الانتهاك (صور، شهادات، تقارير...).
- طلب استشارة قانونية من محامٍ أو خبير في حقوق الإنسان.

عرض الحالة على الجهة المختصة

- الاتصال بمحامٍ لتقديم الاستشارة وتحديد الإجراءات القانونية المناسبة.
- تقديم تقرير مفصل للجهات المختصة، مثل:
  - المحكمة ذات الصلة.
  - المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
  - إحدى الجمعيات الحقوقية.

متابعة القضية

- توكيل محامٍ لمتابعة الإجراءات القضائية نيابة عن المتضرر.
- متابعة القضية باستمرار إلى حين الحصول على حكم قضائي ينصف المتضرر.

خاتمة

رغم وجود الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان وضمان احترامها، إلا أن فعاليتها تظل محدودة إذا لم يكن الأفراد على دراية بحقوقهم. لذلك، فإن تعزيز حماية الحقوق الدستورية يمر عبر:

1. نشر الوعي بالحقوق والقوانين بين المواطنين.
2. تكثيف جهود الدولة والمجتمع المدني لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.
3. تفعيل مبدإ المساءلة لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.